لاغراض الاستيطان والاغراض العسكرية.

ومن جهة اخرى، كشف الدكتور بنبنستي، عبر معطيات مستكملة تستند الى اوامر وخرائط رسمية صادرة عن الاجهزة الاسرائيلية العاملة في الضفة الغربية، من خلال بحث اعده بتكليف من «مشروع الضفة والقطاع» عن ان ٢,٨٤ مليون دونم، من اصل ٥,٦ مليون دونم، مساحة الضفة الغربية، تخضع للسيطرة الاسرائيلية بشكل مباشر او غير مباشر. لقد تم هذا الامر بعد سلسلة من النشاطات القضائية نفذها الحكم العسكري في المناطق المحتلة.

واشار بحث بنبنستي الى ان الوسيلة الفعالة جداً التي اتبعتها حكومات اسرائيل منذ العام ١٩٨٠، هي الاعلان عن «اراضي دولة» ازدادت مساحة اراضي الدولة بواسطتها بحوالى مليون دونم.

واوضح بنبنستي ان جزءاً كبيرا من تلك الاراضي التي اعلن عنها «كاراضي دولة» كانت تعتبر من قبل السلطة الاسرائيلية، قبل العام ١٩٨٠، اراضي غائبين، اي ان السلطات الاسرائيلية اعترفت بحقيقة ان للسكان العرب، غير الموجودين، حق الملكية على هذه الاراضي. ولكن منذ العام ١٩٧٠، خلقت التعريفات الاسرائيلية وضعاً قضائياً تحولت كافة اراضي الضفة غير المزروعة وغير المسجلة في تسوية الاراضي، طبقا له، الى اراضي دولة (دافار، ١٩٨٥/٣/٢١). ولتحقيق غرض كهذا، اضيفت سلسلة من الاجراءات القضائية انتهجتها السلطات الاسرائيلية للسيطرة على الاراضي وخدمة المصالح الاسرائيلية. لقد صودرت مساحات واسعة لاغراض عامة، وكذلك اغلقت مناطق اخرى او تم الاستيلاء عليها لاغراض عسكرية وامنية. اضافة الى ذلك، حددت في الضفة مناطق للرماية، وكذلك اعلن عن مناطق واسعة كمناطق لحماية الطبيعة، ومنع البناء العربي في مناطق واسعة اخرى.

ويشير بنبنستي، في بحثه، الى ان جزءاً من الاجراءات القضائية التي انتهجتها السلطات الاسرائيلية كان متطابقا مع اجزائها الاخرى بحيث يكمل بعضها بعضا. فمن اجل مستوطنة شيلو، على سبيل المثال، تم الاستيلاء على ٧٤٠ دونماً لاغراض امنية، و ٨٥٠ دونماً اعلنت اراضي دولة و ٤١ دونماً صودرت لاغراض عامة. وفي حالة اخرى، في مستوطنة تكواع، اعلن في البداية عن ان منطقتها مغلقة، بعد ذلك تم الاستيلاء عليها، وفي نهاية المطاف، اعلن ان كافة المساحة اراضي دولة (هآرتس، ١٩٨٤/٣/٣١).

قرارات استيطانية

صدرت في النصف الثاني من العام ١٩٨٤ مجموعة من القرارات عن الدوائر الاستيطانية المختلفة استهدفت تعزيز الاستيطان وتوسيع نطاقه واقامة المزيد من المستوطنات والمواقع الاستيطانية في انحاء مختلفة من المناطق المحتلة. فبتاريخ ١٩٨٤/٧/٢٢، عشية يوم انتخابات الكنيست الحادي عشر، وفي اطار استثمار الاستيطان في الدعاية الانتخابية، قررت اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان اقامة ثلاث مستوطنات جديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، هي: ١ ـ تدنسا: تقع الى الشمال من منطقة نابلس، قرب سيلة الظهر؛ ٢ ـ ايلينيت: اقيمت بشكل غير رسمي من قبل مبادرين خاصين، وتقع في غرب منطقة نابلس؛ ٣ ـ كفار دياجيم: تقع في شمال قطاع غزة وتتبع حركة ايحود هكيم الصهيونية.

وافادت صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية، ان اللجنة العليا لشؤون الاستيطان، في الضفة الغربية، تنوي بناء حي جديد في مستوطنة الفي منشيه الواقعة في غرب منطقة نابلس على مساحة ٤٠٠ دونم.

وسيخصص هذا الحي للمستوطنين من حركة حيروت (هآرتس، ١٩٨٤/٨/٢٠).

وفي اواخر ايلول (سبتمبر) ١٩٨٤، اعلن المسؤولون في وزارة الاسكان الاسرائيلية عن اتمام دراسة بناء الحي اليهودي في مدينة الخليل، الذي من المقرر ان يستوعب ٥٠٠ أسرة من «انصار حباد»، من يهود الولايات المتحدة. كما ووفق، في اطار الاتفاق الائتلافي لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، على خطة لاقامة ٢٨ مستوطنة جديدة خلال السنوات الاربع المقبلة، من بينها ست مستوطنات سيتم بناؤها في السنة الاولى من عمر هذه الحكومة. وبالفعل، فقد بدأت الاعمال التمهيدية واعمال شق الطرق في ١٢ مستوطنة من هذه المستوطنات.

وبتاريخ ١٩٨٥/١/١٠، وافق الليكود على اقامة المستوطنات الست، اربعة منها في اطار مشروع الون، هي: نيئوت ادوميم، شرقي مدينة القدس؛ افني حيفتس، شرقي طولكرم؛ عشهيئل، في جنوب جبل الخليل؛ بيتار، او تسوريف، في غوش عتسيون؛ بوئص، في شمال غور الاردن؛ مغديم، في شرقي منطقتي نابلس وجنين (عل همشمار، ١٩٨٥/١/١١).